

Distr.: General
18 September 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة التاسعة

جنيف، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ينبغي للتجارة أن تدعم النمو الاقتصادي وأن تستوفي شروط الاستدامة الاجتماعية والبيئية، لتعمّ فوائدها على جميع شرائح المجتمع. ويتطلب هذا اتخاذ إجراءات سياساتية مدروسة وإقامة شراكة عالمية. ولا يزال وجود نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يشكل جزءاً لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى حقيقة واقعة، يمثل مهمة كبيرة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي. وتُنظر هذه المذكرة في المسائل الرئيسية المطروحة في هذا الصدد.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-16345(A)



* 1 7 1 6 3 4 5 *

مقدمة

١- تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أن التجارة أداة تمكينية قوية لإجراء النقلات التحولية المطلوبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل التجارة أحد الجوانب الرئيسية الواردة في إطار الهدف ١٧ المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ، ويعترف الجميع اعترافاً صريحاً وضمنياً بدور التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها. وستفيد التجارة أيضاً في تحقيق العديد من الأهداف الأخرى من خلال التأثير المباشر الذي ستحدثه عمليات الاستثمار الداعمة للتجارة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية على المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، والبيئة، والعمالة، والشفافية، والتعليم، والحوكمة.

٢- ومتى توافرت الظروف المناسبة، تتيح التجارة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات والأسواق الأجنبية مما يمكن من تحقيق وفورات الحجم وإيجاد فرص العمل. وتمكن التجارة من استخدام الموارد الإنتاجية استخداماً أفضل وربما تكون حافزاً للتحول الهيكلي الذي قد يحدث تنمية اقتصادية طويلة الأجل بالنظر إلى زيادة القدرات التكنولوجية والتطور الاقتصادي. وإن تسخير فوائد التجارة لأغراض تحقيق تنمية مستدامة شاملة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً يقتضي رسم سياسات متسقة. وفي غياب هذه السياسات، ستزيد التجارة من حدة التوترات الاجتماعية ومن أوجه عدم المساواة وستفضي إلى التدهور البيئي.

٣- ولا بد من اتخاذ إجراءات جماعية عالمية عبر قنوات التعاون التجاري المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات العابرة للحدود التي يطرحها البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية. ويكتسي تشييط الشراكة العالمية أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف ركناً من أركان هذه الشراكة، وينبغي اعتباره منفعة عامة عالمية. وسيتيح المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ فرصة هامة في هذا الصدد.

أولاً- الاتجاهات السائدة في التجارة الدولية والتنمية

ألف- التجارة في السلع

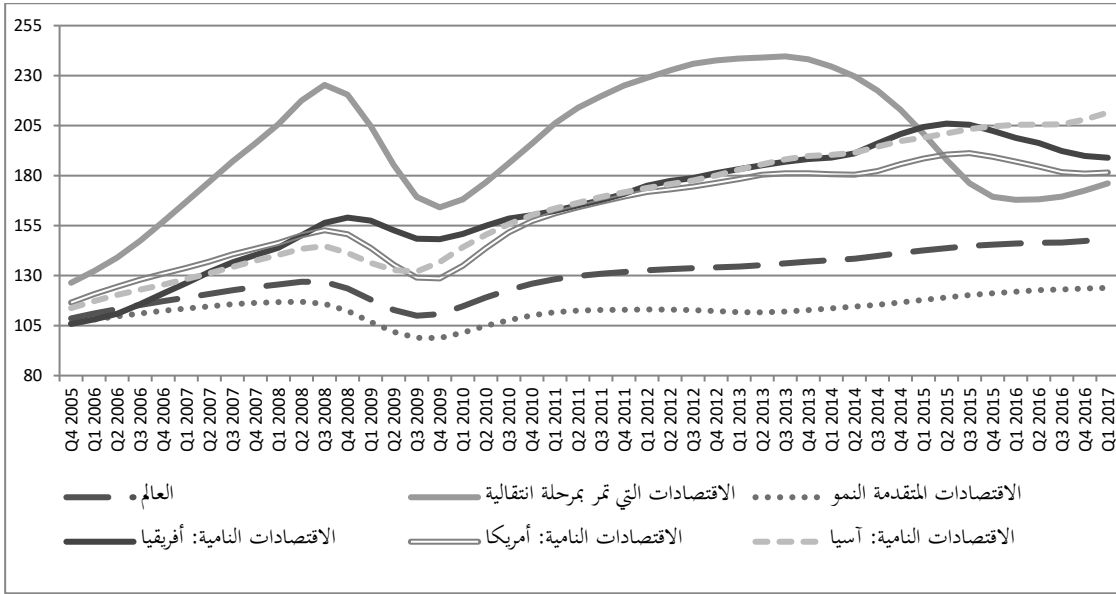
٤- تباطأت وتيرة التجارة الدولية تباطؤاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت نمواً شديداً طيلة الجزء الأكبر من العقدين الماضيين. وفي عام ٢٠١٦، ازداد حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة ١,٣ في المائة، وهو أبطأ معدل منذ الأزمة المالية العالمية. وتتوقع منظمة التجارة العالمية استمرار بطء النمو بمعدل يتراوح ما بين ١,٨ و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس معدل نمو الاقتصاد العالمي. وتباطأ نمو الناتج العالمي فترجع من ٢,٦ في المائة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن المرجح أن يؤثر ركود التجارة الدولية وضعف النمو الاقتصادي في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- وبات انخفاض حجم الواردات في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أمراً جلياً، وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٦ تراجعاً عاماً في حجم الواردات العالمية من البضائع. والمناطق الأكثر تضرراً من التراجع الأخير في معدلات التجارة هي تلك التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية حيث أُلقت الأوضاع الجيوسياسية بثقلها على الأداء في المجالين الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن البلدان النامية الأفريقية والأمريكية، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية الذي يحد من قدرات الاستيراد في البلدان المصدرة للسلع الأساسية (الشكل ١).

الشكل ١

تطور تدفقات الواردات من البضائع من حيث الحجم، ٢٠١٧-٢٠٠٥ (الفصل الأول من عام ٢٠٠٥=١٠٠)

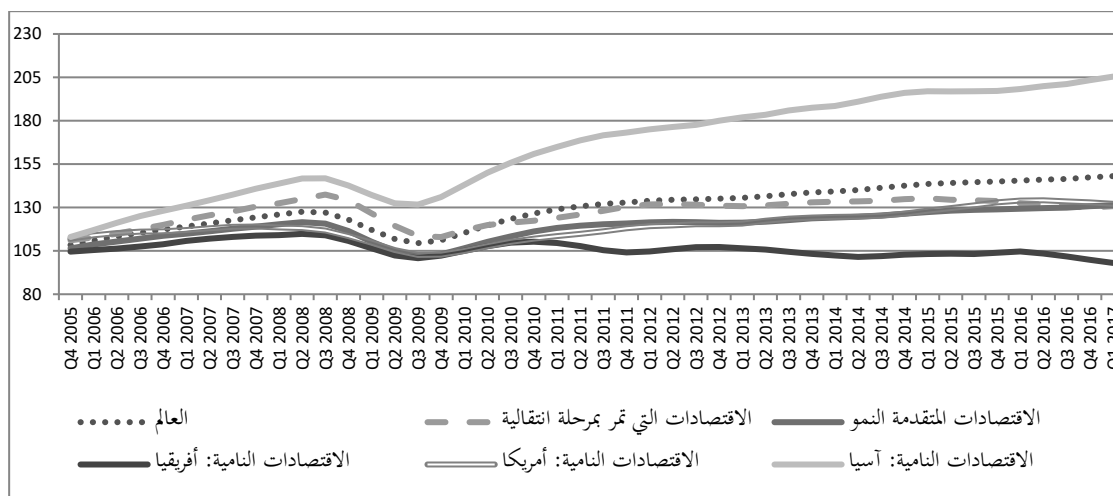


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: استخدمت سلسلة المتوسط المتحرك التي تركز على أربعة فصول للتخفيف من أثر التغيرات الموسمية.

٦- وفيما يتعلق بالصادرات، لا تزال البلدان النامية الآسيوية تحقق نتائج قوية لكون المنطقة هي الأكثر تكاملاً في سلاسل القيمة العالمية ولأن أداءها في مجال الصادرات يواكب بشكل عام أداءها في مجال الواردات. وتأثرت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بانخفاض الصادرات مؤخراً، وقد سجلت أفريقيا انخفاضاً في حجم الصادرات عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٢).

الشكل ٢
تطور تدفقات الصادرات من البضائع من حيث الحجم، ٢٠١٧-٢٠٠٥
(الفصل الأول من عام ٢٠٠٥=١٠٠).

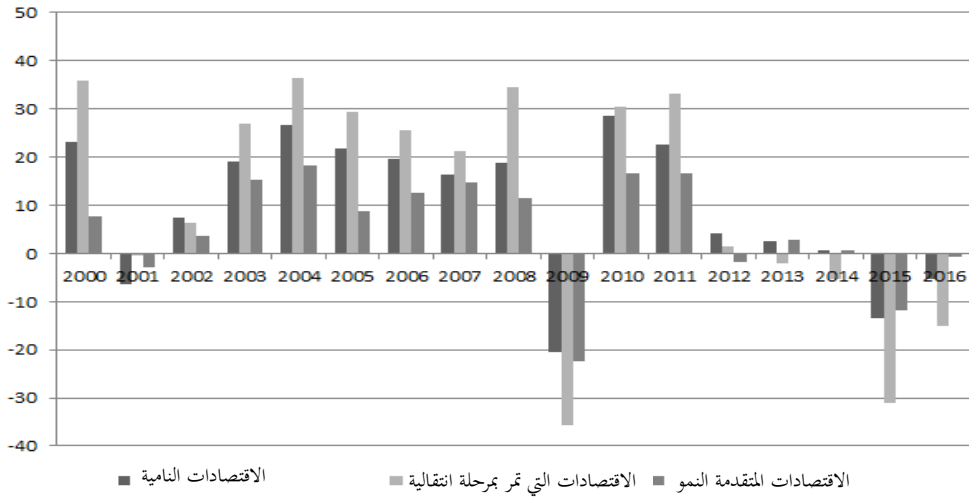


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: استخدمت سلسلة المتوسط المتحرك التي تركز على أربعة فصول للتخفيف من أثر التغيرات الموسمية.

٧- وسجلت التجارة العالمية انخفاضاً في القيمة الاسمية أساساً، ويُعزى ذلك إلى التغيرات التي حدثت في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. فقد تقلصت قيمة تجارة البضائع العالمية (الصادرات) بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥ وبنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو ما يؤثر تأثيراً شديداً في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الشكل ٣) المعتمدة على السلع الأساسية. وأثر ذلك بالفعل في عدة بلدان في أفريقيا، مثل غانا وموزامبيق، حيث دفع هبوط أسعار السلع الأساسية ومعدلات التجارة تلك البلدان إلى طلب الحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي.

الشكل ٣

تطور الصادرات من البضائع من حيث القيمة، ٢٠١٦-٢٠٠٠
(بالنسبة المئوية)

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٨- وقد يشير ضعف نمو التجارة من حيث الحجم بالمقارنة مع نمو الناتج إلى تغييرات هيكلية في التجارة العالمية. وسُجل تباطؤ ملحوظ في نمو التجارة بالمقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ الأزمة المالية، إذ انخفض من نسبة ١/٢ في فترة ما قبل الأزمة، إلى نسبة ١/١ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وهناك عوامل ربما قد أسهمت في هذا الانخفاض، مثل تباطؤ نشاط سلسلة القيمة العالمية وتفضيل بعض الاقتصادات المدخلات المحلية، ولكن يلزم المزيد من العمل من أجل التوصل إلى فهم أفضل لهذه الديناميات المتغيرة للتجارة.

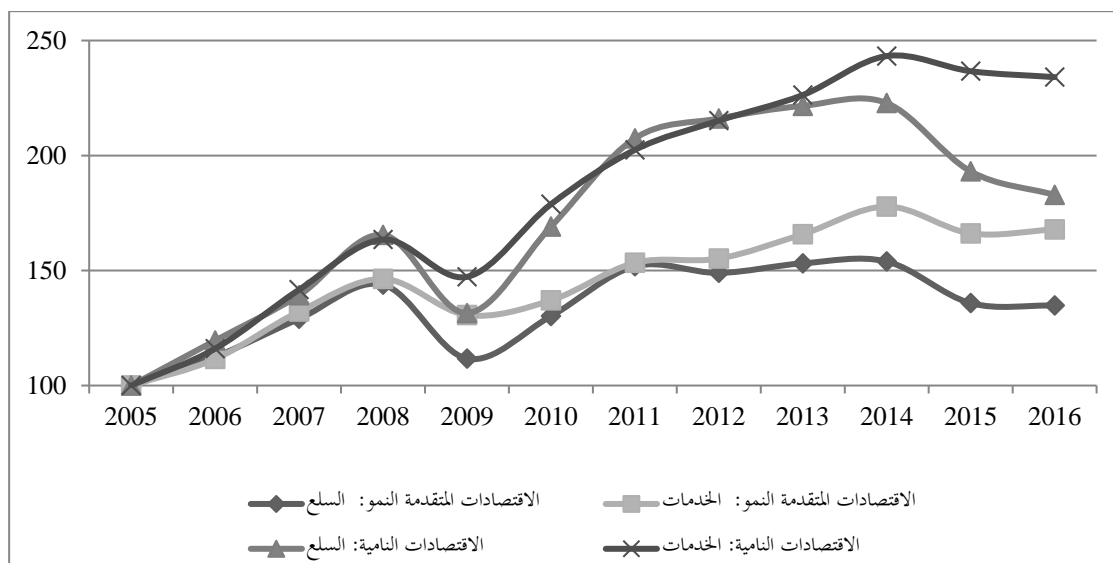
باء- التجارة في الخدمات

٩- استأنفت الصادرات العالمية من الخدمات نموها في عام ٢٠١٦ (الشكل ٤). وفي الاقتصادات النامية، تواصل تقلص قيمة صادرات الخدمات بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٦ بعد هبوط في القيمة نسبته ٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦، نمت صادرات الخدمات بمعدل أسرع من معدل صادرات السلع، وارتفعت حصة الخدمات في إجمالي الصادرات من ٢٤ إلى ٢٨ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو ومن ١٤ إلى ١٧ في المائة في الاقتصادات النامية. وصمدت صادرات الخدمات أكثر من صادرات السلع في وجه تباطؤ حركة التجارة المسجل في الفترة الأخيرة.

الشكل ٤

تطور الصادرات من السلع والخدمات، ٢٠٠٥-٢٠١٦

(١٠٠=٢٠٠٥)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٠- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦، ارتفعت حصة الاقتصادات النامية من الصادرات العالمية للخدمات من ٢٣ إلى ٢٩ في المائة. ويمكن أن تظهر تفاوتات في أوضاع التجارة حسب مستوى الدخل (الجدول). فخدمات النقل والسفر تستأثر بالنصيب الأكبر من صادرات الخدمات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً. أما الاقتصادات المتقدمة النمو، فما فتت تتخصص أكثر فأكثر في الفئات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل الخدمات المالية وغيرها من الخدمات التجارية.

صادرات الخدمات التجارية في عام ٢٠١٦

(بالنسبة المئوية)

الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات النامية	فئة الخدمات
٣,٤	٦,٤	٣,٤	الخدمات المتصلة بالسلع
١٥,٨	٣٥,١	٢١,١	النقل
٢١,٤	٢٣,٢	٣٣,٨	السفر
١,٣	٥,٦	٢,٨	البناء
١٣,٦	٢,٢	٦,٥	الخدمات المالية
٩,٠	٠,٨	١,٤	الملكية الفكرية
١٠,٦	٩,٤	٩,٥	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٣,٩	١٦,٦	٢٠,٦	خدمات الأعمال التجارية الأخرى
١,٠	٠,٨	٠,٩	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١١- وتسهم الخدمات في جميع مراحل العمليات الإنتاجية عن طريق إقامة الروابط وتنسيق عمليات الإنتاج. ويعد تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية أداة أساسية لتحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد. وتكتسي الخدمات أهمية في تحقيق التنمية على نطاق الاقتصاد ككل، بما في ذلك في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية. وتقدم الكثير من الخدمات مدخلات وسيطة إلى الأنشطة الاقتصادية، وتيسر توجيه العمليات الإنتاجية والتصديرية نحو تحقيق منتجات نهائية. وتتجلى القيمة المضافة للخدمات في نواتج وصادرات مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعكس الطابع الخدماتي الذي يميز التجارة الدولية.

ثانياً- مساهمة النظام التجاري الدولي في تحقيق الأهداف

ألف- المسائل الرئيسية

١٢- تعرّف التجارة الدولية بأنها وسيلة من وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعد إحرار تقدم مجد في جولة الدوحة الإنمائية أمراً ضرورياً لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتتمثل الغاية ١٧-١٠ من خطة عام ٢٠٣٠ في "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة" وسيؤثر هذا على التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف موضوعية أخرى مرتبطة بالاختتام الناجح لجولة الدوحة.

١٣- ويتأثر الدور المركزي للنظام التجاري المتعدد الأطراف بعدم كفاية التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار جولة الدوحة منذ عام ٢٠٠١ وبتكاثر المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية الكبرى وتغيّر مستويات الدعم المقدم إلى التكامل الاقتصادي والعولمة على المستويين السياسي والشعبي. وفي هذا السياق، وكنتيجة لعوامل منها التوسع السريع في التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية التي تهدف إلى إيجاد بيئات خالية من الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، سعت بلدان كثيرة إلى إبرام جيل جديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق تكامل عميق بين مجموعة من التدابير المتخذة داخل الحدود. وبدأت تظهر في العالم النامي الاتفاقات التجارية الإقليمية الواسعة النطاق، مثل منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة في آسيا.

١٤- وأثرت الآراء المعارضة للتكامل التجاري التي ظهرت مؤخراً على المستويين السياسي والشعبي في آفاق التعاون التجاري المتعدد الأطراف. ويتضح هذا في النقاش حول قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وفي الخطاب المناهض للعولمة والمشاعر القومية والانعزالية في الاقتصادات الكبرى. وأصبح التكامل التجاري، بما ينطوي عليه من زيادة فرص تنقل الأشخاص، محل انتقاد لكونه يتسبب في التوترات الاجتماعية وانعدام المساواة والتدهور البيئي. وأدى الاستياء الشديد إلى تصحيحات كبيرة في المسار وانتكاسات هامة في الترتيبات التجارية القائمة والمقترحة وإلى إعادة التفاوض بشأنها.

١٥- ويبين هذا الغموض الشديد أهمية تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه حجر الزاوية لحسن إدارة التجارة العالمية. وأكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد التزامها

بتعزيز قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون علمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز، بما يتسق مع الغاية ١٧-١٠، ولا سيما في قراري الجمعية العامة ١٨٧/٧٠ و ٢١٤/٧١ والمتعلقين بالتجارة الدولية والتنمية.

١٦- وتشكل القواعد والضوابط المتعددة الأطراف أفضل ضمانة ضد النزعة الحمائية وأداة أساسية من أجل شفافية التجارة الدولية واستقرارها والقدرة على التنبؤ بها. وهي تركز على نظام إنفاذ فعال: فآلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هيئة قضائية دولية فريدة من نوعها تتمتع باستقلال ذاتي فيما يتعلق بإجراءات أفرقة التسوية وتتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالات عدم الامتثال. ويستخدم هذا النظام على نطاق واسع في حل المنازعات، بما فيها المنازعات التجارية بين الأطراف في الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهو ما يدل على استمرار فعاليته وشرعيته. وبالنظر إلى بطء وتيرة عملية وضع القواعد المتعددة الأطراف، تميل البلدان إلى حل المنازعات التجارية عن طريق الآليات القضائية عوضاً عن بذل جهود لوضع القواعد.

١٧- ومن المتوقع أن يصبح النظام التجاري المتعدد الأطراف نظاماً عالمياً، بما يتسق مع الغاية ١٧-١٠، وذلك من خلال عمليات الانضمام. وقد انضم ٣٦ بلداً إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥، بما فيها تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً، وبذلك يصبح عدد أعضائها ١٦٤ عضواً. وأجرت هذه البلدان إصلاحات سياساتية هامة لكي تكفل توافق نظمها التجارية مع الالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية وتحقق في الوقت نفسه التوازن بين شروط الانضمام والاحتياجات الإنمائية. وقد أبدت جزر القمر والسودان في الآونة الأخيرة إرادتهما على إكمال عمليات الانضمام قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر.

باء- التطورات في جولة الدوحة

١٨- في أعقاب المؤتمر الوزاري العاشر الذي عقد في عام ٢٠١٥، كانت الشكوك تحوم حول ولاية جولة الدوحة وفحوى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. وسلّم الإعلان الوزاري بأن العديد من الأعضاء أكدوا من جديد خطة الدوحة الإنمائية، إلا أن أعضاء آخرين لم يؤكدوا مجدداً ولايات الدوحة لاعتمادهم بضرورة اتباع نهج جديدة لبلوغ نتائج مجدية في المفاوضات المتعددة الأطراف^(١). وعلى الرغم من التفسيرات المختلفة للولاية، تهدف العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من النتائج، بما يشمل الاتفاق على القضايا الناشئة عن الولايات القائمة والمسائل الجديدة التالية:

(أ) عناصر الدعم المحلي في مجال الزراعة، بالاعتماد على إخطارات مستكملة، والتوصل إلى اتفاق بشأن حل دائم فيما يتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي؛

(ب) عملية متعددة الأطراف بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك من أجل تحقيق الغاية ١٤-٦؛

(ج) الأنظمة المحلية في مجال الخدمات، بما في ذلك تيسير التجارة في الخدمات؛

(١) World Trade Organization, 2015, Nairobi Ministerial Declaration, WT/MIN(15)/DEC (١)

(د) المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك القطن؛

(هـ) التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

١٩- وهناك مسائل أخرى لا تزال معلقة من المسائل المحورية في جولة الدوحة، منها الزراعة والخدمات والوصول إلى الأسواق في إطار المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وقواعد أخرى غير الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وقد تنفذ بعض القرارات الصادرة عن المؤتمر الوزاري العاشر تنفيذاً فعالاً قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر، من قبيل الحل الدائم بشأن الاحتفاظ بالمخزونات الحكومية. والقرار الذي اتخذته المؤتمر الوزاري العاشر بشأن إلغاء إعانات الصادرات الزراعية كان قراراً هاماً، وأستراليا هي أول بلد يقوم بتعديل جدول التزاماته لإلغاء إعانات التصدير.

١- الزراعة

٢٠- لا تزال تدابير الدعم المحلية تشكل شاغلاً رئيسياً. وبدون إصلاحات، ستظل الأسواق الزراعية مشوهة وستُفرض، في نظر الكثيرين، آثاراً مجحفة بالنسبة إلى البلدان النامية. ولا تزال الاقتصادات الكبرى تقدم الإعانات التي بلغت ما يقارب ٨١ بليون يورو في الاتحاد الأوروبي و١٥٠ بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم بعض البلدان النامية هي الأخرى الدعم في هذا الخصوص. وقد حولت الاقتصادات الكبرى الجزء الأكبر من الدعم المحلي إلى مواد الصندوق الأخضر، مثل منتجات الألبان والدواجن والحبوب والقطن وفول الصويا على أساس أن الآثار المشوهة للتجارة الناجمة عن دعم هذه المواد محدودة جداً أو منعدمة تماماً، وإن كان هناك قلق من مغبة أن يكون لحجم الدعم أثر مشوه للتجارة. فمعظم البلدان النامية ليس لديها التزامات فيما يتعلق بالدعم المشوه للتجارة، ولا تمنح سوى الدعم القليل والدعم المسموح به بموجب المادة ٦-٢ من الاتفاق بشأن الزراعة المقدم إلى صغار المزارعين والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد. ومن بين المسائل الرئيسية المطروحة للنقاش في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، زيادة التدقيق في مستوى الدعم المشوه للتجارة ووضع حد أقصى ممكن له. وتتسم الشواغل المتعلقة بالدعم المحلي بأهمية أساسية فيما يتعلق بالقطن، ويتطلع المؤيدون الأربعة لمبادرة القطن إلى تحقيق تخفيضات طموحة وسريعة ومحددة في الدعم المحلي، بوسائل منها إلغاء مقياس الدعم الإجمالي الخاص بالقطن وإجراء تخفيضات أكبر في مستوى الحد الأدنى المسموح به وزيادة الشفافية بشأن تدابير الصندوق الأخضر.

٢١- وزاد ارتفاع أسعار الأغذية الذي بدأ في عام ٢٠٠٢ وبلغ ذروته في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، من أهمية التدابير المتصلة بالتجارة لأغراض الأمن الغذائي. ويتعلق أحد هذه التدابير ببرامج الاحتفاظ بمخزونات حكومية. وإن أحد الحلول المؤقتة المتفق عليه في المؤتمر الوزاري التاسع والذي أعيد تأكيده في المؤتمر الوزاري العاشر يوفر لحكومات البلدان النامية التي تشتري المخزون الغذائي من المزارعين الحماية من الطعون القانونية ريثما يُتفق على حل دائم قبل موعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر. وكحل دائم، سعى مؤيدو هذا الإجراء إلى إعفاء الدعم المقدم إلى المزارعين عن طريق برامج الاحتفاظ بالمخزونات الحكومية، مثل تدابير الصندوق الأخضر. ومن التدابير المقترحة فيما يتعلق بشواغل الأمن الغذائي، آليات الضمان الخاصة التي تهدف إلى

تمكين البلدان النامية من مواجهة الزيادات المفاجئة في الواردات أو هبوط الأسعار، وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية.

٢- الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك

٢٢- بُذلت جهود مكثفة من أجل إكمال المفاوضات المتعلقة بقواعد ضبط الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، كوسيلة لدعم تحقيق الغاية ١٤-٦. وتحظر مجموعة الالتزامات التي أعدت من أجل المؤتمر الوزاري الحادي عشر للإعانات التي تسهم في الصيد المفرط أو في قدرات الصيد المفرطة، وكذلك في الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وأكدت البلدان النامية التي تعتمد على الأسماك لتحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش وحصائل الصادرات حاجتها إلى معاملة خاصة وتفضيلية لتمكينها من استخدام الإعانات لزيادة قدرات الصيد ودعم مصائد الأسماك الحرفية وبناء سفن الصيد (الفصل الرابع، الفرع باء).

٣- التنمية والخدمات

٢٣- لا تزال المعاملة الخاصة والتفضيلية تمثل مسألة رئيسية قديمة العهد فيما يتعلق بالبعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتتطلع البلدان النامية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر إلى إعطاء أولوية للأحكام التي تيسر سياسات التصنيع، مثل شروط المحتوى المحلي في إطار الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال للقرارات السابقة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية يظل أحد الشواغل الرئيسية. فعلى سبيل المثال، لم يتحقق بعد التنفيذ التام للمادة ٦٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يخص تقديم حوافز إلى الشركات من أجل نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

٢٤- ولذلك، من المهم تفعيل القرار المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً المعروفة عموماً باسم الإعفاء الممنوح في مجال الخدمات. ومن الأمور الهامة أيضاً بناء القدرات المتصلة بالخدمات في أقل البلدان نمواً وتيسير الاعتراف بالمؤهلات. وقُدِّم حتى الآن ٢٤ إخطاراً بالمعاملة التفضيلية بموجب الإعفاء. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نمواً لم تستغل بعد هذه التدابير على نحو فعال^(٢). وتتجاوز بعض التدابير المبلغ عنها العروض المقدمة في إطار جولة الدوحة وما يقابلها من أفضليات بموجب اتفاقات التجارة الإقليمية، ولا سيما في خدمات الأعمال التجارية وخدمات النقل، التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بمزايا نسبية.

٢٥- وتسعى البلدان بشكل متزايد إلى الاستفادة من اقتصاد الخدمات والتجارة فيها لحفز التحول الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة^(٣). وعلى وجه الخصوص، يتطلب تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة إتاحة الفرصة للجميع للحصول على الخدمات الضرورية

(٢) B Hoekman and DW te Velde, eds., 2017, *Trade in Services and Economic Transformation* (Overseas Development Institute, United Kingdom).

(٣) الأونكتاد، ٢٠١٢، *الخدمات والتجارة والتنمية* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

وخدمات الهياكل الأساسية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والمياه، والبيئة، والمالية، والطاقة، والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٤).

٢٦- وسيعى المؤتمر الوزاري الحادي عشر إلى التوصل إلى نتائج بشأن الضوابط المتعددة الأطراف المتعلقة باللوائح التنظيمية المحلية. وتناولت المفاوضات الأخيرة جوانب محددة من اللوائح التنظيمية المحلية، بما في ذلك وضع التدابير وعناصر الشفافية وإدارتها. وإن بعض الضوابط المقترحة، مثل تلك التي تتطلب إتاحة فرص لإبداء تعليقات قبل بدء نفاذ اللوائح التنظيمية المحلية، تشكل مصدر قلق أكبر للبلدان ذات القدرات المحدودة. وأعرب الكثير من البلدان عن القلق فيما يتعلق بالأحكام التي تتضمن اختبارات الضرورة، لأنها قد تقوض الحق في التنظيم وفي استحداث لوائح تنظيمية جديدة.

٢٧- ويتناول اتفاق تيسير التجارة في الخدمات المقترح مجموعة واسعة من المسائل ذات الصلة باللوائح التنظيمية المحلية ويمكن اعتباره شاملاً من حيث نطاق تغطيته لأنه يتجاوز مسائل اللوائح التنظيمية المحلية ويشمل قضايا الوصول إلى الأسواق، مثل حركة الأشخاص الطبيعيين وتدفق المعلومات عبر الحدود. غير أن تنفيذ العديد من العناصر قد يشكل تحدياً في البلدان النامية، بما في ذلك تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشفافية التي تتجاوز التزامات محددة.

٤- التجارة الإلكترونية

٢٨- لا تزال المناقشات جارية فيما يتعلق بتشجيع تيسير التجارة في برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية الخاص بمنظمة التجارة العالمية، الذي اعتمد في عام ١٩٩٨. ويسعى المؤيدون إلى معالجة قضايا السياسة العامة للاقتصاد الرقمي، مثل التدابير الحدودية، والشفافية، والهياكل الأساسية، واللوائح التنظيمية، والتوقعات الإلكترونية. وأعرب عن القلق، ولا سيما في البلدان النامية التي ترغب في تحقيق التصنيع الرقمي، فيما يخص الاحتفاظ بحيز كافٍ للتحرك في مجال السياسة العامة لتعزيز الصناعات الرقمية الوطنية. ونظراً إلى وجود أحكام ملزمة بشأن التجارة الإلكترونية في الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخيرة، تسلط الشواغل المعرب عنها الضوء على ضرورة التأني في دراسة آثار الضوابط على القيود التي تحد من التدفق الحر للبيانات وشروط التوطين ونقل التكنولوجيا، مثل الكشف عن الشفرة المصدرية.

٢٩- وترمي المبادرة العالمية التي يقودها الأونكتاد بعنوان التجارة الإلكترونية للجميع التي أطلقت في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها^(٥). وتهدف تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية لصالح أقل البلدان نمواً، التي يجريها الأونكتاد، إلى تعزيز قدرة البلدان على تقييم مواطن القوة والضعف وتحديد الثغرات القائمة والفرص المتاحة في المجالات السياساتية السبعة المحددة في إطار التجارة الإلكترونية للجميع.

(٤) الأونكتاد، ٢٠١٢، الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي لخدمات الهياكل الأساسية (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف). UNCTAD, 2015, Access to financial services as a driver.

for the post-2015 development agenda, Policy Brief No. 35

(٥) انظر <https://etradeforall.org>.

- ٥ - مسائل أخرى

٣٠- تجري حالياً مناقشة مسألة تيسير الاستثمار، مع التركيز على زيادة الاتساق في السياسات التجارية والاستثمارية، إلى جانب مسائل أخرى، مثل الشفافية واللوائح التنظيمية المحلية والمعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدة التقنية. وأما المسائل المتصلة بالوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية للاستثمارات وبنزع الملكية وتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة فهي حالياً غير مشمولة بالمناقشات أو إنها ستعالج في وقت لاحق. واقترح بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية الدخول في مفاوضات تتناول ضمن جملة مسائل اشتراطات تفصيلية فيما يتعلق بالشفافية والترخيص، بينما أكد آخرون ضرورة وضع ضوابط في هذا المجال. ويمكن أن يؤثر تيسير الاستثمار في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي عناصر الاتفاق المقترح لتيسير التجارة في الخدمات.

٣١- وكان تيسير مشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية في صدارة المناقشات التي جرت مؤخراً. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تتسم بالأهمية من حيث العدد (٩٥ في المائة) والنتائج (٥٠ في المائة) والوظائف (٦٠ في المائة)، فهي تواجه تحديات بسبب تدني مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية وصغر الحجم. واقترح إدراج مراعاة المسائل المتعلقة بهذه المؤسسات في صلب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تحسين سبل الحصول على المعلومات، وتيسير اللوائح التنظيمية المحلية وتبسيط معاملة الشحنات ذات القيمة المنخفضة فضلاً عن المعاملة التفضيلية، مثل الاتفاق المتعلق بتنفيذ المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ الخاصة بمكافحة الإغراق، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لنقل التكنولوجيا والمهارات، وخفض الحواجز التجارية والتمويل التجاري (الإطار ١).

الإطار ١

السياسات التجارية والمفاوضات التجارية وتنمية قطاع الخدمات والتجارة فيها

يوفر الأونكتاد أدوات فيما يتعلق بأطر السياسات التجارية والمفاوضات التجارية، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان الأفريقية في سياق المؤتمر الوزاري الحادي عشر ومنطقة التجارة الحرة القارية. ويدعم الأونكتاد من خلال عمليات استعراض سياسات الخدمات، صانعي السياسات في تقييم الإمكانيات التي تنطوي عليها القدرات المتاحة في مجال الخدمات ومختلف خيارات السياسة العامة والأطر التنظيمية والمؤسسية. ويمكن أن توفر نتائج الاستعراض مدخلات يُستعان بها في وضع السياسات الوطنية وفي المفاوضات التجارية الدولية. وتشمل أعمال الأونكتاد إجراء دراسات تحليلية عن جميع الجوانب المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك تنمية قطاع الخدمات والتحول الهيكلي. ويسر الأونكتاد أيضاً المنتدى العالمي للخدمات واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية. وناقشت الدورة الخامسة للاجتماع في تموز/يوليه ٢٠١٧، دور الخدمات في التحول الهيكلي، وشددت على أهمية اتباع استراتيجيات نمو متوازنة للاستفادة من الدور الحفاز الذي تؤديه الخدمات في زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات من أجل تنمية الاقتصاد برمته.

المصدر: TD/B/C.I/MEM.4/14 و TD/B/C.I/MEM.4/15.

٣٢- ومن المهم أن يخرج المؤتمر الوزاري الحادي عشر بنتيجة إيجابية تبرز أهمية منظمة التجارة العالمية وفعاليتها، وتساهم في تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى تنفيذ الولايات القائمة تنفيذاً تاماً لتصحيح الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف والحفاظ على البعد الإنمائي فيه على نحو يحقق نتائج محددة من أجل موازنة الضوابط التجارية مع الأهداف.

ثالثاً- التدابير غير التعريفية ومعايير الاستدامة الطوعية

٣٣- بالنظر إلى الانخفاضات الكبيرة في التعريفات والضرائب المتعلقة بالتجارة، فإن التدابير غير التعريفية التي تشمل طائفة واسعة من السياسات، بما في ذلك اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة فضلاً عن القيود المفروضة على الكمية واللوائح التنظيمية الخاصة بالأسعار، ووسائل الدفع وأنظمة أسعار الصرف ما زالت تشكل مصدر قلق رئيسياً. والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة تثير قلقاً بالغاً لأنها تساعد في النهوض بأهداف غير تجارية، مثل رفاه البشر والحيوانات والنباتات، ولكنها قد تؤثر من دون قصد على إمكانية الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بسعر المنتجات المعدة للتجارة وأنواعها.

٣٤- وتظهر البحوث التي أجراها الأونكتاد أن الآثار العالمية المترتبة على أقل البلدان نمواً نتيجة التعريفات الجمركية تقدر بنحو ٥ في المائة من الصادرات، وأن صادرات هذه البلدان سترتفع بنسبة ١٠ في المائة إذا أزيلت الآثار المشوهة للتجارة الناجمة عن التدابير غير التعريفية. ويبين تقدير الفجوة السعرية أن الآثار المترتبة بالنسبة إلى المصدرين في حال الاستعاضة عن التدابير غير التعريفية بتعريفات مكافئة محسوبة على أساس القيمة تقدر بنحو ٢٠ في المائة فيما يخص المنتجات الغذائية الزراعية و ١٠ في المائة فيما يخص المنتجات الأخرى^(٦).

٣٥- وتأثير التدابير غير التعريفية على الوصول إلى الأسواق أشد بكثير من تأثير التعريفات الجمركية، ولا سيما في مجال الزراعة. وتظهر الأدلة أن البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك الشركات الكبيرة هي أقدر على الامتثال للتدابير غير التعريفية الجديدة والحفاظ على مستويات التصدير. وتشير بحوث أجراها الأونكتاد بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية المنطبقة على الواردات في بلد متقدم كبير، إلى أن كل تدبير جديد من التدابير غير التعريفية يؤدي إلى خفض الواردات بنسبة ٣ في المائة في المتوسط، وإلى أن هذا الأثر يتضاعف تقريباً في أقل البلدان نمواً^(٧). ويشير تحليل أجري على مستوى الشركات في بلد نامٍ في أمريكا اللاتينية إلى أن الحواجز التقنية أمام التجارة تخفض الصادرات بأكثر من ٣٠ في المائة، وأن هذا الأثر

(٦) UNCTAD, 2015, *Deep Regional Integration and Non-Tariff Measures: A Methodology for Data Analysis* (United Nations publication, New York and Geneva); UNCTAD, 2016, *[Group of 20] Policies and Export Performance of Least Developed Countries* (United Nations publication, New York and Geneva).

(٧) UNCTAD, 2014, *Study of Average Effects of Non-Tariff Measures on Trade Imports* (United Nations publication, New York and Geneva).

يتناقص مع حجم الشركة، بدرجة أن هذه التدابير تزيد من قيمة الصادرات ومن فرص مواصلة نشاط التصدير بالنسبة إلى الـ ١٠ في المائة من الشريحة الأكبر من الشركات^(٨).

٣٦- وتؤدي التفاوتات بين البلدان أيضاً إلى زيادة التكاليف التي يتحملها التجار، بالنظر إلى أن اختلاف التدابير غير التعريفية الوطنية يجعل من الصعب بشكل متزايد على الشركات أن تنوع بين الأسواق وتمتثل في الوقت ذاته للشروط المعمول بها في كل سوق. وطوّر الأونكتاد منهجية لاستعراض المسافة التنظيمية التي تفصل بين البلدان من أجل تقييم حجم الاختلافات التنظيمية، وهو يطبق هذه المنهجية على وجه الخصوص في حالة البلدان التي تشهد عملية تكامل إقليمي أو تكون طرفاً في اتفاقات التجارة الحرة^(٩). ويمثل عامل التكلفة المرتبطة بإنشاء الهياكل الأساسية أحد الشواغل الرئيسية. ونظراً إلى أن البلدان المنخفضة الدخل لا تقدم إلا القليل من خدمات التصدير الرئيسية لأسباب منها صعوبات التمويل وعدم وجود المرافق اللازمة لتقييم مطابقة المنتجات، فمن المتوقع أن تؤثر التدابير غير التعريفية تأثيراً غير متناسب على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأضعف من الناحية الاقتصادية. وقد تتفاقم صعوبات الامتثال للتدابير غير التعريفية فيما يخص المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي قد تتطلب تنفيذ سياسات تدعم هذه المؤسسات.

٣٧- وبالإضافة إلى التدابير الإلزامية، قد يحدد القطاع الخاص معايير طوعية، بما في ذلك معايير تتعلق بالاستدامة من أجل النهوض بالأهداف البيئية أو تحسين ظروف العمل، مع الارتقاء بقيمة العلامات التجارية للمنتجين أو الموزعين. والمعايير الخاصة الطوعية المتعلقة بالاستدامة آخذة في التزايد نظراً لأن الشركات، تسعى في إطار عمليات الإنتاج والنوابع، إلى تحسين الظروف الاجتماعية للعمال والارتقاء بالإدارة البيئية. وتمثل هذه المعايير، بما في ذلك العلامات البيئية، أداة قائمة على السوق تحظى بإقبال واسع لدى الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة. وتشير تقديرات إحدى الدراسات إلى أن القيمة التجارية للسلع المعتمدة على أساس الاستدامة بلغت نحو ٣٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢^(١٠).

٣٨- بيد أن انتشار الشهادات المتعددة والمتداخلة، في ظل وجود أكثر من ٥٠٠ خطة، لا ييسر توجيه رسائل واضحة إلى المستهلكين، ويزيد عبء التنفيذ على صغار المنتجين والشركات. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد قواعد دولية تكفل إدارة أفضل للمعايير الطوعية المتعلقة بالاستدامة. ولما كانت الشركات الخاصة هي التي توفر شهادات المطابقة، فمن الصعب تناولها في المحافل العامة الرسمية. وقد تؤثر أيضاً تكلفة تنفيذ هذه المعايير بوصفها معايير إلزامية على الوصول إلى الأسواق. فعلى سبيل المثال، تظهر بحوث أجراها الأونكتاد أن تكاليف المطابقة التي يتحملها مصدرو الأحذية في الهند فيما يخص خطط التوسيم الإيكولوجي تمثل ٣٣ في المائة من سعر التصدير. وهذه التكاليف يمكن أن تتفاقم بسبب الصعوبات المرتبطة بالحصول على التكنولوجيا وإنشاء مرافق الاختبار والتحقق من المطابقة. ويتعاون الأونكتاد مع وكالات

(٨) UNCTAD, 2017, On the heterogeneous effects of non-tariff measures: Panel evidence from Peruvian firms, Research Paper No. 4

(٩) UNCTAD, 2015, *Non-Tariff Measures and Regional Integration in the Southern African Development Community* (United Nations publication, New York and Geneva); UNCTAD, 2017, *Non-Tariff Measures in Mercosur: Deepening Regional Integration and Looking Beyond* (United Nations publication, New York and Geneva)

(١٠) International Institute for Sustainable Development, 2014, *The State of Sustainability Initiatives Review 2014* (Winnipeg, Canada)

أخرى من خلال منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة لدعم البلدان النامية في تلبية المعايير الطوعية المتعلقة بالاستدامة.

٣٩- والتدابير غير التعريفية مشمولة بالمفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ولا بد أن تتوفر معلومات عن التدابير المحلية وتلك التي ينفذها الشركاء لتقييم مستوى الوصول إلى الأسواق وضمان إجراء مفاوضات فعالة. ويمكن للمناقشات التي ستجرى في المؤتمر الوزاري الحادي عشر أن تتناول مبادرات الشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التنافس الفعال في السوق العالمية. ويمكن أن توفر قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير غير التعريفية أداة مفيدة في هذا الصدد (الإطار ٢).

الإطار ٢

قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير غير التعريفية

توفر قاعدة البيانات هذه، التي وضعت بالتعاون مع عدد من الشركاء، مجموعة بيانات عالمية يستخدمها أكثر من ٦٠ بلداً تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية. وتُجمع مختلف اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة وتصنف بصورة منهجية ومتسقة وتنشر محتويات قاعدة البيانات مجاناً. وتتيح قاعدة البيانات إجراء تقييمات أفضل للتدابير غير التعريفية وتوفير مدخلات أساسية لأغراض الترشيح، وخفض التكاليف. وفي كثير من الأحيان قد يتسنى للشركات التجارية الوقوف على الصعوبات والتكاليف التجارية غير الضرورية النابعة من اللوائح التنظيمية المحلية، فتتمكن مثلاً من تجنب الازدواجية في إجراءات التراخيص أو في عمليات التفتيش. ويمكن أن يستفيد أعضاء منظمة التجارة العالمية من البيانات التي يُسهم بها في القاعدة لكفالة الشفافية وتوفير أدوات أفضل من أجل لوائح تنظيمية فعالة في هذا المجال.

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٥، التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف). انظر <http://i-tip.unctad.org> and <http://unctad.org/en/Pages/DITC/Trade-Analysis/NonTariff-Measures/NTMs-partners-and-donors.aspx>.

رابعاً- التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

ألف- أهمية جدول الأعمال البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٠- تسلّم الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بجملة أمور، منها أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، ولذلك تؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية^(١١). ويكفل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية توافر العناصر المادية الضرورية لدفع عجلة الاقتصاد على المدى الطويل؛ ويدعم استقرار المناخ والزراعة والغابات ومصائد الأسماك ويساهم في توافر المياه؛ ويسهم الحفاظ على النظم الإيكولوجية في التنوع البيولوجي والأمن الغذائي في المناطق الريفية. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الحاجة إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتناول موضوع خضرة الاقتصادات الريفية والحضرية والوطنية

والإقليمية والعالمية^(١٢). ومن خلال ربط الاقتصادات الخضراء على مختلف المستويات، يمكن أن تكون التجارة عاملاً حافزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من المستويات المحلية ووصولاً إلى المستوى العالمي. وتؤدي التجارة دوراً رئيسياً في نشر السلع والخدمات والتكنولوجيات وطرائق الإنتاج الخضراء من خلال تمرير الأفضليات الاجتماعية والبيئية المتزايدة للشركات والمستهلكين إلى الأسواق العالمية. ويمكن نشر الممارسات الفضلى في مجال الحفاظ على الموارد واعتماد التكنولوجيات النظيفة والأخذ بأساليب الإنتاج الأخضر والعدل اجتماعياً نشراً سريعاً على امتداد سلاسل القيمة العالمية التي تربط بين المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم، مع زيادة القدرات الوطنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الإطار ٣).

الإطار ٣

البيئة وتغير المناخ

يؤكد عدد من برامج الأونكتاد، التي تستفيد من الدور المحوري للتجارة في دفع ونشر اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، الفرص التي تتيحها الصادرات الخضراء في الأسواق العالمية، وهو ما يساعد على تحقيق الأهداف ٢ و ٥-٩ و ١١-١٥ و ١٧. وتسعى الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء ومشاريع مبادرة التجارة البيولوجية إلى إذكاء الوعي بهذه الفرص على الصعيدين المحلي والوطني، مع مساعدة الجهات صاحبة المصلحة في بناء القدرات الوطنية على المشاركة بشكل مفيد في خضرة الأسواق الإقليمية والعالمية. وتظهر مشاريع الاقتصاد الدائري الطرق التي يمكن بها للبلدان المشاركة تحسين كفاءة الموارد، في حين تسعى الأنشطة المتصلة بتغير المناخ إلى تحقيق توافق في الآراء فيما بين صانعي السياسات بشأن كيفية تصميم السياسات الوطنية التي تعزز الآفاق التجارية عوضاً عن أن تقوضها أو تشوهها. وأخيراً، يبحث برنامج اقتصاد المحيطات في كيفية إلغاء الإعانات الضارة المقدمة إلى قطاعات مصائد الأسماك الوطنية والحد من أنشطة صيد الأسماك غير المشروعة وغير المنظمة وغير المبلغ عنها.

المصدر: أمانة الأونكتاد.

باء- المسائل الرئيسية

٤١- ينبغي تنظيم الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في ممارسات الصيد غير المستدام، وقد بدأت المفاوضات من أجل توضيح الضوابط المفروضة على الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك وتحسينها في إطار منظمة التجارة العالمية. وتتمثل الغاية ١٤-٦ من خطة عام ٢٠٣٠ في "حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠".

٤٢ - ولا يزال وجود أنواع معينة من الإعانات يؤثر في استدامة الأرصد السمكية من خلال بناء ودعم قدرات الصيد المفرطة المسخرة لاستخراج موارد شحيحة أصلاً. وتشمل إعانات صناعة صيد الأسماك الإعانات المباشرة، والقروض المنخفضة الفائدة، والضمانات، والتخفيضات الضريبية، ودعم الأسعار وتقديم السلع والخدمات بصورة مباشرة. وتُمنح الإعانات لأغراض مختلفة، مثل بناء السفن أو مرافق الموانئ، وتحسين معدات الصيد، ومشتريات الوقود والطعم والجليد، ودعم الدخل، ونقل الحقوق من أجل الوصول إلى مصائد الأسماك الأجنبية، وأنشطة البحث والتطوير، وتدابير الحفظ. ولا يعقل اقتصادياً أو بيئياً أو اجتماعياً تقديم إعانات من أجل استخراج موارد معرضة أصلاً للضغط أو للنضوب بما يتجاوز المستويات المستدامة. ويمكن أن تؤثر الإعانات في الأمن الغذائي والوظائف وسبل العيش وآفاق المجتمعات الساحلية الضعيفة؛ وأن تفيد الأساطيل الصناعية أو الأنشطة غير المشروعة على حساب دافعي الضرائب؛ وأن توسع نطاق عدم المساواة وتزيد من المنافسة غير المشروعة. وفي كثير من الحالات، ينظر إلى الإعانات الحالية على أنها تسهم في استنفاد مصائد الأسماك الساحلية وكثيراً ما تدفع هذه الإعانات أساطيل الصيد ومؤسساته إلى البحث عن أرصد سمكية موجودة في أماكن أبعد في المياه الدولية، الأمر الذي يساهم في إدامة المشكلة. وتؤثر إعانات الوقود أيضاً في الحالات التي لا تكون فيها أنشطة صيد الأسماك مربحة إلا عن طريق الوقود المدعوم.

٤٣ - والبيانات المتعلقة بالإعانات المقدمة في مجال صيد الأسماك مثيرة للجدل ومضللة. ويعتبر البعض أن إجمالي الدعم العام الذي يبلغ نحو ٢٠ بليون دولار يشكل إعانات تضر بمصائد الأسماك أو تساهم في زيارة قدراتها^(١٣). وتشير تقديرات إحدى الدراسات إلى أن دعم قطاع مصائد الأسماك في ٣١ بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ ما مجموعه ٧ بلايين دولار في السنة^(١٤). وتشير دراسة أخرى إلى أن بلداناً خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين والولايات المتحدة واليابان، منحت لقطاع صيد الأسماك إعانات تقدر بـ ٩,٧ بلايين دولار سنوياً في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥^(١٥).

٤٤ - ومنذ عام ٢٠١٦، وبهدف التوصل إلى نتائج في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، ظهرت عناصر تقارب بين مختلف المقترحات، بما في ذلك ما يتعلق بإقرار عام ٢٠٢٠ موعداً نهائياً لتحقيق الغاية ١٤-٦؛ والحاجة إلى حظر الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وأهمية وضع إطار قانوني دولي لمصائد الأسماك تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وإدراج معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية وبعض الصيادين، كالذين يمارسون صيد الكفاف والصيادين الحرفيين وصغار الصيادين؛ والحاجة إلى زيادة الشفافية. ولا تزال هناك فوارق كبيرة فيما يتعلق بنطاق أحكام الحظر المفروض على الإفراط في صيد الأسماك وفي قدرات الصيد؛ والنهج المتبعة، أي تعريف الأنشطة المحظورة وعدم الاكتفاء بوضع قائمة بها؛ وطرائق المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ والطرائق القانونية. وأحرز تقدم أيضاً في إطار مبادرات إقليمية ودولية أخرى في السنتين الماضيتين، على النحو التالي:

- (١٣) European Commission, 2013, *Global Fisheries Subsidies* (Brussels)
- (١٤) Organization for Economic Cooperation and Development, 2017, *Support to fisheries: Levels and impacts*, Food, Agriculture and Fisheries Papers No. 103
- (١٥) European Commission, 2016, *Study on the Subsidies to the Fisheries, Aquaculture and Marketing and Processing Subsectors in Major Fishing Nations Beyond the European Union* (Brussels)

(أ) بيان منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعتمد في عام ٢٠١٦ بدعم من ٩٠ اقتصاداً: وهو يحدد خارطة الطريق لتحقيق الغاية ١٤-٦ مع التركيز على الحاجة إلى التخلص التدريجي من الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك وتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه تنفيذاً فعالاً؛

(ب) اتفاق شراكة المحيط الهادئ: وهو يدرج أحكاماً تتعلق بإلغاء الإعانات التي تسهم في الإفراط في الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه؛

(ج) المبادرة الرامية إلى حظر الإعانات الضارة: وهي مبادرة أطلقها ١٢ عضواً في منظمة التجارة العالمية عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف في إطار المنظمة؛

(د) الإعلان الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في حزيران/يونيه ٢٠١٧: وهو إعلان أكد التصميم على العمل بحزم من أجل تحقيق الهدف ١٤.

خامساً- التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية

ألف- أهمية المسائل التجارية والجنسانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٥- ينبغي دراسة تأثير تحرير التجارة على المساواة بين الجنسين من مبدأ معالجة شواغل الإنصاف ومن منظور النمو، إذ تشير الأدلة إلى أن تمكين المرأة له تأثير حاسم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(١٦). ويعتبر تعميم منظور المساواة بين الجنسين في السياسة التجارية أداة أساسية تفضي إلى تعظيم فوائد إصلاح التجارة من أجل التنمية الاقتصادية بالنظر إلى أن المرأة تؤدي دوراً هاماً ضمن المنتجين والتجار وأصحاب المشاريع الحرة. بيد أن المسائل المتصلة بنوع الجنس لم تعالج في إطار الهدف ١٧، هذا بالإضافة إلى أن الغاية ١٧-١٠ ليست مرتبطة ارتباطاً صريحاً ببلوغ الأهداف الشاملة^(١٧). وتحدد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية روابط أوضح بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتجارة، وتؤكد أن التجارة يمكنها بتوافر سياسات داعمة مناسبة وهياكل أساسية ملائمة وقوة عاملة متعلمة، أن تساعد على تعزيز جملة أمور، منها تمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١٨).

(١٦) S Seguino, 2000, Gender inequality and economic growth: A cross-country analysis, *World Development*, 28(7):1211-1230.

(١٧) UNCTAD, 2015, Ensuring gender-sensitive implementation of the post-2015 development framework, Post-2015 Policy Brief No. 5.

(١٨) A/RES/69/313.

باء- المسائل الرئيسية

٤٦- تؤثر التجارة على رفاه المرأة وتمكينها، كما يؤثر انعدام المساواة بين الجنسين على الأداء التجاري للبلدان وقدرتها التنافسية. ويظهر تأثير التجارة على المرأة من خلال ثلاث قنوات. فأولاً، تؤدي التجارة عادة إلى إحداث تغييرات في هياكل الإنتاج، مع توسع بعض القطاعات وتقلص البعض الآخر بسبب المنافسة التي تفرضها المنتجات المستوردة. وثانياً، تحدث التجارة تغييرات في أسعار السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤثر على مستويات الدخل الحقيقي. وثالثاً، يؤدي خفض التعريفات الجمركية أو إلغاؤها من خلال تحرير التجارة إلى تقليص الإيرادات الحكومية وربما يؤثر في قدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة. ويمكن دراسة التأثيرات الثلاثة جميعها من منظور المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، قد تواجه المرأة صعوبات أكثر من الرجل في الانتقال من القطاعات الآخذة في التقلص إلى القطاعات الآخذة في التوسع بسبب نقص مهاراتها وقدرتها المحدودة على التنقل^(١٩).

٤٧- والبلدان التي لا تستفيد إلا جزئياً من المعارف والمواهب التي يتمتع بها نصف سكانها تقوض الفرص التجارية المتاحة فيها. ومع ذلك، لا يزال بعض البلدان يستخدم عدم المساواة بين الجنسين كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية؛ فالاعتماد على المرأة العاملة التي تتقاضى عموماً أجراً أقل من الرجل وتكون عادةً أقل إقبالاً على الانضمام إلى النقابات، يجعل المنتجات كثيفة الأيدي العاملة أكثر قدرة على المنافسة.

٤٨- وهناك طريقتان على الأقل لجعل السياسة التجارية أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين. ومن الناحية المثالية، ينبغي الجمع بين الطريقتين. فأولاً، ينبغي تكملة التقييم الوطني لمخاطر التجارة وفوائدها بإجراء تحليل للآثار المحتملة على شرائح محددة من السكان، بمن فيهم النساء والفتيات (الإطار ٤). وقد تؤدي هذه التقييمات إلى مراجعة الإصلاحات التجارية المقررة أو تؤكد الحاجة إلى تدابير ملازمة. وإجراء تقييمات قبل اتخاذ تدابير تجارية جديدة هو الأمثل. ولما كانت آثار تحرير التجارة على النساء مرتبطة بالسياق، ينبغي تقييم ما يترتب عن التدابير التجارية من نتائج تؤثر في المرأة على أساس كل حالة على حدة.

الإطار ٤

التقييمات الجنسانية للإصلاحات التجارية

أعد الأونكتاد طريقة منهجية للتقييمات الجنسانية المسبقة الخاصة بالإصلاحات التجارية تتضمن أربعة عناصر كالتالي:

- (أ) تحديد السياق الاقتصادي لبلد مختار ومشاركة المرأة في الاقتصاد؛
- (ب) محاكاة تأثيرات الإصلاح التجاري على الاقتصاد؛
- (ج) وضع قائمة مرجعية بشأن تنفيذ التدابير الملازمة من أجل تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إطار للرصد يرمي إلى تقييم آثار الإصلاحات التجارية على المساواة بين الجنسين بمرور الزمن؛

(١٩) S. Zarrilli, 2017, The case for mainstreaming gender in trade policy, *Bridges Africa*, 6(4)

(د) قياس تطور التكامل التجاري والمساواة بين الجنسين في مكان العمل.

وطُبقت المنهجية مؤخراً على اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، وركزت على الآثار المحتملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ورفاه النساء في كينيا، وهي إحدى الدول الأعضاء في الجماعة، ولا سيما في مجال العمالة. ويمكن استخدام هذه الطريقة لتقييم التأثير الجنساني للإصلاح التجاري في أي بلد من البلدان.

المصدر: أمانة الأونكتاد.

٤٩ - وثانياً، يمكن إدراج الاعتبارات الجنسانية في نص التدابير التجارية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية. وتحتل هذه الاعتبارات حيزاً متزايداً في الجزء الرئيسي من اتفاقات التجارة والتعاون التي أصبحت تركز فصولاً خاصة لهذا الغرض، وهو ما يساهم في زيادة إبراز أهمية الاعتبارات الجنسانية. وعلى سبيل المثال، يؤكد اتفاق التجارة الحرة الأخير بين شيلي وأوروغواي الالتزامات الجنسانية المتخذة في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف، ولا سيما تلك المتعلقة بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وحماية الأمومة للمرأة العاملة، وتوفير الحماية للعمال المنزليين، والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وفي اتفاق التجارة الحرة بين كندا وشيلي، يؤكد الطرفان التزامهما باعتماد قوانين تتعلق بالمساواة بين الجنسين والحفاظ عليها وتنفيذها بفعالية، وتعزيز معرفة الجمهور بها. ويتضمن الاتفاقان أحكاماً من أجل أنشطة التعاون وإنشاء لجان معنية بالتجارة والاعتبارات الجنسانية لوضع الفصول ذات الصلة موضع التنفيذ.

٥٠ - ويمثل إدراج الفصول المتعلقة بالتجارة والاعتبارات الجنسانية في اتفاقات التجارة الحرة الجديدة خطوة إيجابية وإن كانت هذه الفصول لا تزال مكوناً ضعيفاً. وربما تجدر الإشارة إلى السمات التالية: ترد في الاتفاقيات العالمية إشارات إلى التزامات تتعلق بالمساواة بين الجنسين، غير أن هذه الالتزامات غير مرتبطة بأهداف مرحلية؛ لا يجري تطبيق آليات تسوية المنازعات؛ لا توجد أحكام تقضي بمواءمة التشريعات الجنسانية؛ لا تجري معالجة الآثار المحتملة على المرأة الناجمة عن تلك الاتفاقات. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بأهمية إدراج القضايا المتصلة بنوع الجنس في تلك الاتفاقات لأن هذا قد يؤدي إلى زيادة إبراز القضايا الجنسانية في إطار خطاب التجارة، وإلى تعزيز التعاون بين الأطراف في مجال القضايا المتصلة بنوع الجنس.

٥١ - وقد يكون للتطور الإيجابي لاتفاقات التجارة الحرة والتزام بعض البلدان بإدراج الفصول ذات الصلة في الاتفاقات الثنائية آثار على المؤتمر الوزاري الحادي عشر. ويمثل إصدار إعلان وزاري يسلط الضوء على الروابط القائمة بين التجارة والمساواة بين الجنسين والتنمية، ويؤكد التأثيرات المختلفة للتجارة على النساء والرجال، نتيجة واقعية يمكنها أن تساعد على إعادة ترتيب التصورات المتعلقة بالحياد الجنساني في السياسة التجارية.

سادساً- اللوجستيات التجارية

ألف- أهمية اللوجستيات التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥٢- هناك صلات مباشرة وغير مباشرة بين النقل وتيسير التجارة الدولية وبين التنمية المستدامة. وفي سياق سلاسل القيمة العالمية وزيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة السلع المصنعة، تزداد الأهمية التي تتسم بها عناصر الموثوقية والوتيرة والسرعة في تقديم الخدمات بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتتأثر القدرة التنافسية بتكلفة النقل الدولي والوقت المستغرق في الطريق بين المصدرين والمستوردين أكثر مما تتأثر بالتكاليف النقدية للرسوم والتعريفات الجمركية. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لبلوغ الغايتين ١٧-١١ و ١٧-١٢ المتعلقة بتحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية والإسهام بشكل فعال في تيسير الوصول إلى الأسواق، القيام باستثمارات وإصلاحات كبيرة في نظم النقل وتيسير التجارة.

٥٣- وتزداد الفرص الناشئة عن التجارة الرقمية، ولا سيما التوريد الإلكتروني للسلع والخدمات. غير أن التجارة في السلع لا تزال عملية مادية إلى حد كبير، ولا سيما فيما يتعلق بالأصناف المنتجة في البلدان النامية. وتتيح التجارة الإلكترونية والجوانب الأخرى للرقمنة فرصاً جديدة للربط بين الشركاء التجاريين، وإن كان تحويل هذه الفرص إلى تجارة يتطلب خفض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية اللازمة لنقل السلع مادياً عبر الحدود (كفاءة السلطات الحدودية) وداخل الحدود (كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية)، بالإضافة إلى التغلب على العقبات الأخرى^(٢٠).

٥٤- وتسلط بيانات الأونكتاد المتعلقة بتكاليف النقل الدولي والاتصال الإلكتروني الضوء على اتجاه عالمي طويل الأجل نحو تحسين فرص الوصول وانخفاض أسعار الشحن. ومع ذلك، ففي الوقت نفسه تدفع الاقتصادات الأصغر والأضعف، بما فيها العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، سعراً أعلى مقابل نقل تجارتها الخارجية ولديها مستويات أقل من الربط بشبكات النقل البحري. وفي المتوسط، يدفع بلد من أقل البلدان نمواً مقابل نقل الواردات وتأمينها سعراً يزيد بنسبة ٥٠ في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي، والبلدان العشرة التي لديها أدنى مستويات الربط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة حسب مؤشر الأونكتاد هي الاقتصادات الجزرية^(٢١). وتشمل الاتجاهات الحديثة في مجال النقل البحري استخدام السفن الأكبر حجماً وعمليات الدمج والتحالفات فيما بين شركات النقل الرئيسية، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الأسواق التي تحتكرها القلة. وهذا يطرح تحديات لكل من شركات الشحن والموانئ البحرية التي تتعرض لضغوط من أجل الاستثمار في معدات مناولة الشحنات والجرف والوصلات المتعددة الوسائط، دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة في الشحنات أو الأعمال التجارية. وقد لا تملك الموانئ في الاقتصادات الأصغر والأضعف الموارد المالية

(٢٠) World Trade Organization and Organization for Economic Cooperation and Development, 2017, *Aid for Trade At A Glance 2017* (Organization for Economic Cooperation and Development Publishing, Paris)

(٢١) UNCTAD, 2017, *Review of Maritime Transport 2017* (United Nations publication, New York and Geneva). انظر <http://stats.unctad.org/LSCI>

اللازمة لتلبية طلبات صناعة النقل البحري أو قد لا تكون في موقع يؤهلها لرد تلك الطلبات. وينبغي للهيئات التنظيمية أن ترصد عن كثب عمليات الدمج والتحالفات بين شركات النقل البحري للحاويات من أجل ضمان الأسواق التنافسية.

٥٥- وبالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للوجستيات التجارية في مجال التجارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتجارة، سيكون لتحسين الخدمات اللوجستية والهياكل الأساسية التجارية عدة آثار إيجابية مباشرة على عدد من الأهداف الأخرى^(٢٢).

٥٦- وإن تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، ولا سيما في سياق الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة وفرعه المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، سيفيد في حشد إضافي للموارد من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز (الغاية ١-أ)؛ ودعم تحقيق الغاية ١٠-أ من خلال تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ والمضي في تحقيق الغاية ١٧-١٠ بتعزيز إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. ويساعد جانب الشفافية في الإصلاحات مساعدة مباشرة في تحقيق عدة غايات في إطار الهدف ١٦، ولا سيما منها تلك المتعلقة بسيادة القانون والمؤسسات الفعالة والشفافة، وصنع القرارات بروح من الاستجابة والمشاركة على جميع المستويات، وحصول الجمهور على المعلومات، وعدم التمييز، والحد من الفساد والرشوة.

باء- المسائل الرئيسية

٥٧- كان بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة معلماً هاماً فيما يتعلق بتحسين اللوجستيات التجارية في البلدان النامية. وأثرت التدابير المتخذة في إطار الاتفاق تأثيراً إيجابياً على كفاءة الإجراءات التجارية الدولية، وساعدت الآليات وموارد التمويل الإضافية المرتبطة بالفرع ٢ من الاتفاق البلدان النامية على الاستثمار في قدراتها التنفيذية وتحسينها. وكان لهذه الاستثمارات والإصلاحات تأثير إيجابي مباشر على التنمية البشرية والمؤسسية وعلى تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة (الإطار ٥) التي تتجاوز مجرد تخفيف عبء إجراءات التجارة ووثائقها.

الإطار ٥

برنامج تيسير التجارة

تدليلاً للصعوبات التقنية والمؤسسية الناجمة عن الامتثال لضوابط منظمة التجارة العالمية، يساعد الأونكتاد البلدان النامية في وضع الصيغة النهائية للخطط الوطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وبخاصة عن طريق تقديم الدعم من أجل إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة، وهي الآليات المشتركة بين المؤسسات لتنسيق هذه الخطط وتعزيزها، وآليات وطنية وإقليمية لتنسيق تدابير تيسير التجارة. ويدير الأونكتاد مستودعاً إلكترونياً للبيانات المتعلقة بالهيئات الوطنية لتيسير التجارة والدراسات التحليلية الخاصة بها، وهو يساعد العديد من المنظمات الإقليمية على تنسيق الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والعبور.

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٥، مجموعة أدوات الأونكتاد (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

٥٨- ومن المهم التأكد من الوفاء بالالتزامات المتصلة بإبرام اتفاق تيسير التجارة، بما في ذلك التعاون المالي والتقني المستمر من جانب الشركاء الإنمائيين الدوليين ومواصلة الالتزام والاستثمار في القدرة الاستيعابية لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة واستدامة عملها. ويضطلع الأونكتاد بدور قيادي، مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية، في الجهود الرامية إلى رصد هذه اللجان ودعمها من خلال برنامج تمكيني شامل يوفر التدريب والخدمات الاستشارية ويتيح وضع خارطة طريق لتنفيذ تدابير تيسير التجارة، بالاقتران مع استراتيجية لنقل المعارف^(٢٣).

٥٩- ويساعد إنشاء نظم آلية للتخليص الجمركي على زيادة النزاهة والشفافية المؤسسية لإدارات الجمارك الوطنية، إذ يتيح الاحتفاظ بسجل للبيانات في قاعدة بيانات يمكن استخدامها للتدقيق، وبصفة خاصة لأغراض قياس الأداء. وينبغي للإدارات أن تحلل بانتظام البيانات المستخرجة من تلك الأنظمة لتحديد الاتجاهات السائدة على المستوى التنفيذي، والكشف عن الممارسات السيئة وزيادة امتثال الشاحنين للشروط الجمركية. وإن نظام الأونكتاد الآلي لقياس الأداء، الذي وضع بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، يتيح لمدراء الجمارك استخراج البيانات التي يتم جمعها باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية (الإطار ٦)، للمساعدة على صنع القرار فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى مكافحة الاحتيال والحد من التباين في المعلومات المتاحة للمدراء في المقر وتلك المتاحة للموظفين العاملين على الحدود في الجبهة الأمامية^(٢٤).

الإطار ٦

النظام الآلي للبيانات الجمركية

يهدف نظام إدارة الجمارك القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إصلاح عمليات التخليص الجمركي للبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل، من خلال حوسبة الإجراءات ذات الصلة وتبسيطها. فالنظام يؤثر تأثيراً كبيراً على التجارة الإلكترونية وعلى معاملات الجهات الحكومية، حيث إنه يساعد على تبسيط إجراءات التجارة الدولية والحد من تكلفتها، وبالتالي ييسر وصول مؤسسات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. ويعتبر هذا النظام في عدد متزايد من البلدان الركن الرئيسي لإنشاء نافذة موحدة للتجارة الدولية.

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٥، مجموعة أدوات الأونكتاد (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

٦٠- وفيما يتعلق بالنقل الدولي، لا بد من مواصلة إبراز الصلة بين النقل والاستدامة إلى جانب تعزيز التعاون الدولي، مثل التعاون الذي أُقيم مؤخراً بين الاتحاد الدولي للنقل على الطرق والاتفاق العالمي للأمم المتحدة من خلال الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام. ومن المبادرات الأخرى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام التابع للأمم المتحدة والذي أنشئ من أجل تقديم توصيات بشأن النقل المستدام قابلة للتنفيذ على الصعيد القطاعي والمحلي والوطني والعالمي. ويواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية في إيجاد حلول

(٢٣) انظر <http://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/default.aspx>

(٢٤) T Cantens, R Ireland and G Raballand, eds., 2013, *Reform by Numbers: Measurement Applied to Customs and Tax Administrations in Developing Countries* (World Bank, Washington, D.C.)

مستدامة ومرنة لنقل البضائع والتخطيط لها وتنفيذها وفي الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً، بوسائل منها تسليط الضوء على الروابط الهامة القائمة مع أهداف التنمية المستدامة، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

سابعاً - خلاصة

٦١- تشكل التجارة مصدراً هاماً للازدهار، ومنبعاً للأفكار والقيم الداعمة للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أن فوائد التكامل التجاري ليست موزعة توزيعاً متساوياً بين البلدان وداخل المجتمعات وكثيراً ما تتركز في أيدي عدد قليل من الجهات الفاعلة، وأن ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تعميم فوائد التجارة على الجميع وعلى البعدين الاجتماعي والبيئي، يُعتبر من العوامل الخارجية. ويمكن لهذه النتائج المتباينة أن تكون سبباً من الأسباب الدفينة لما ظهر مؤخراً من تشكيك في فوائد العولمة والتجارة، ولانبعاث المشاعر القومية والانعزالية. ومن المرجح أن تؤثر الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في ركود التجارة الدولية وضعف النمو الاقتصادي في النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٢- ولما كان المجتمع الدولي يسعى إلى تسخير العولمة لأجل تحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الواردة في أهداف التنمية المستدامة، لا بد للتجارة أن تؤدي دوراً كاملاً ونشطاً، عن طريق الحفاظ على النمو وضمان اتساقه مع التنمية المستدامة. وفي غياب سياسات لتقاسم الرخاء، بطرق منها وضع آليات لتسوية التجارة والعمل، يمكن أن تزيد التجارة من حدة التوترات الاجتماعية وعدم المساواة والتدهور البيئي. وينبغي أن تشمل خطط السياسات العامة الوطنية تشكيلة من السياسات الاستباقية والمتناسكة التي تجمع بين التجارة والتنمية وبين السياسات الاجتماعية والصناعية وسياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من المجالات السياساتية بغية تعزيز التحول الهيكلي الضروري. ولدى القيام بذلك، من المهم الاعتراف بأن التجارة آخذة في التغيير استجابةً للتطورات التكنولوجية، وتوسع سلاسل القيمة، وظهور نماذج جديدة للأعمال التجارية، والابتكار في مجال السياسات العامة.

٦٣- ولا ينبغي فتح الأسواق الدولية فحسب، بل يجب أيضاً رصدها وتنظيمها حتى تكون التجارة محركاً للتنمية المستدامة. ولا شك أن إقامة شراكة عالمية وسيلة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسيكون إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف عاملاً محورياً في هذه الشراكة. وعلى الرغم من النكسات التي منيت بها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنامي العمليات الإقليمية والمتعددة الأطراف، فإن من الضروري تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية مع إعطائه زخماً وأهمية متجددين. ويمكن أن يبدأ ذلك بإدراج بعد التنمية المستدامة في سياسات التجارة والمفاوضات والاتفاقات المتعلقة بها. وينبغي أن يشمل أيضاً تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تساعد البلدان النامية على تنفيذ السياسات التجارية والإصلاحات المؤسسية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً مباشراً على أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعمالة، والشفافية، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، والبيئة. ويوفر المؤتمر الوزاري الحادي عشر فرصة هامة في هذا الصدد. والأونكتاد مستعد لدعم الدول الأعضاء في تحديد شكل هذه التطورات، ضماناً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.